مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

دور التعليم في تعزيز العدالة الاجتماعية

الباحثه زينب عربي شدود العذاب
الدكتور / مصطفى فضائلى
أستاذ جامعة قم الحكومية
m.fazayeki@qom.ac.ir

المستخلص :
يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التعليم في تعزيز العدالة الاجتماعية في ظل قانون حقوق الانسان من خلال توفير فرص متكافئة لجميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. تنبع أهمية البحث من تأثير التعليم في بناء مجتمعات متماسكة وعادلة، إذ يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويضمن للجميع حق الوصول إلى التعليم الجيد. تناولت الدراسة أيضًا العوائق التي تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم التعليمية، مثل التفاوت في جودة التعليم بين المناطق المختلفة، والعوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فرص التعليم المتساوي. ومن خلال تحليل هذه العوائق، قدمت الدراسة توصيات لتعزيز دور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية، بما في ذلك دعم التعليم في المناطق المهمشة، وتطوير مناهج تعزز قيم المساواة والإنصاف. توصلت النتائج إلى أن التعليم يلعب دورًا حاسمًا في تقليص الفجوات الاجتماعية، ويحتاج إلى دعم من السياسات العامة لتحقيق مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا.

Abstract
This research aims to examine the role of education in promoting social justice by providing equal opportunities for all individuals, regardless of their social and economic backgrounds. The importance of this study lies in the influence of education in building cohesive and fair societies, as it contributes to reducing social and economic disparities and ensures everyone's right to quality education. The study also addresses the barriers that hinder social justice in educational systems, such as disparities in educational quality between different regions and the economic and social obstacles that limit equal educational opportunities. By analyzing these barriers, the study provides recommendations to enhance the role of education in achieving social justice, including supporting education in marginalized areas and developing curricula that foster values of equality and fairness. The findings indicate that education plays a critical role in reducing social gaps and requires support from public policies to achieve a more just and equitable society.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مقدمة :

يمثل التعليم أحد الحقوق الأساسية للإنسان وأداة جوهرية في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فهو ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة والمهارات، بل يُعد ركيزة أساسية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد والمجتمعات. في عالم يشهد تغيرات متسارعة وتحديات متزايدة، يبقى التعليم المفتاح الأساسي لتمكين الأفراد من تجاوز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعترض طريقهم نحو حياة كريمة. يعزز التعليم الوعي بحقوق الإنسان وقيم العدالة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وانفتاحًا. وفي هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى استكشاف كيفية مساهمة نظم التعليم في دعم وتعزيز العدالة الاجتماعية، والتحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في سبيل تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى عرض بعض التجارب الناجحة التي استطاعت من خلالها بعض الدول تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم.

المبحث الاول: الاطار المنهجي

مشكلة البحث:

في ظل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المتزايد بين الأفراد والمجتمعات، يُطرح التساؤل حول فعالية التعليم كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة. ورغم أن العديد من النظم التعليمية تهدف إلى توفير فرص متساوية للجميع، إلا أن الواقع يعكس فجوات واضحة في الحصول على التعليم الجيد والجودة المقدمة في مختلف الدول والمجتمعات. هذه الفجوات تؤدي إلى استمرار بعض الفئات المهمشة في مواجهة عوائق تمنعها من الحصول على فرص متكافئة، مما يعمق حالة اللامساواة ويؤثر سلباً على التنمية المجتمعية. من هنا تنبع مشكلة البحث في ضرورة دراسة دور التعليم في معالجة هذه الفجوات، ومدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديد التحديات التي تعيق ذلك، والبحث في الحلول الممكنة لتجاوز هذه التحديات وجعل التعليم قوة دافعة نحو مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا.

اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة إلى فهم دور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الأفراد والمجتمعات. فالتعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المهارات والمعرفة، بل هو أساس لبناء مجتمع عادل يتمتع فيه الجميع بفرص متساوية بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. يساهم هذا البحث في تسليط الضوء على كيفية تأثير نظم التعليم في تقليل الفوارق المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين الفرص التعليمية وتطوير السياسات التي تدعم الفئات المهمشة والمحرومة. كما يساهم البحث في تقديم توصيات عملية لصناع القرار والسياسات التربوية لتحقيق تعليم شامل يسهم في بناء مجتمع متكافئ. وعليه، فإن البحث يهدف إلى دعم الجهود الرامية لإيجاد حلول علمية وعملية تعزز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، وتساعد في بناء مستقبل أفضل وأكثر إنصافًا للأجيال القادمة.

اهداف البحث:

١. تحليل دور التعليم كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دراسة كيفية مساهمته في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد والفئات المختلفة.

٢. استكشاف العوائق التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، مثل التفاوت في الوصول إلى التعليم والجودة المقدمة للفئات المحرومة والمهمشة.

٣. تحديد السياسات والممارسات التعليمية التي تعزز العدالة الاجتماعية، من خلال تحليل نماذج وتجارب تعليمية ناجحة استطاعت تحقيق مخرجات تعليمية عادلة ومتساوية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٤. تقديم توصيات لتحسين نظم التعليم بحيث تصبح أكثر قدرة على تعزيز العدالة الاجتماعية، وذلك عبر سياسات ومناهج تعليمية شاملة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين.
٥. رفع الوعي بأهمية التعليم كحق أساسي لتحقيق المساواة المجتمعية، وتشجيع المجتمع وصناع القرار على دعم التعليم الشامل والمستدام كجزء من تحقيق العدالة الاجتماعية.
هذه الأهداف تساعد في بناء إطار شامل لفهم الأبعاد المختلفة لدور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم مقترحات بناءة لدعم هذا الدور.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي:

- كيف يمكن أن يسهم التعليم في تحقيق وتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد والفئات المختلفة؟

الاسئلة الفرعية:

١. ما هي الأدوار المختلفة التي يمكن أن يلعبها التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية؟
٢. ما هي العوائق والتحديات التي تواجه نظم التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية؟
٣. ما هي السياسات والممارسات التعليمية التي أثبتت فعاليتها في تعزيز العدالة الاجتماعية؟
٤. كيف يمكن أن تسهم نظم التعليم في دعم الفئات المهمشة والمحرومة للوصول إلى فرص تعليمية متساوية؟
٥. ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز دور التعليم في تحقيق مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا؟

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى : أحمد يوسف، (٢٠٢٠) "دور التعليم في تقليل الفجوات الاجتماعية في المدارس الحكومية"

تناولت هذه الدراسة تأثير التعليم الحكومي في الحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطلاب في المرحلة الابتدائية. ركز الباحث على سياسات التعليم التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير بيئة تعليمية شاملة. واستخدمت الدراسة أسلوب البحث الوصفي، وأظهرت النتائج أن التعليم الحكومي يمكن أن يكون أداة فعالة في تقليل الفوارق الاجتماعية، بشرط توفر دعم مالي وإداري مناسب.

الدراسة الثانية : سارة الخطيب، (٢٠١٨)"التعليم والعدالة الاجتماعية: دراسة في المدارس الريفية والحضرية"

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة فرص التعليم بين الطلاب في المناطق الريفية والحضرية وتأثير ذلك على العدالة الاجتماعية. استخدمت الدراسة منهج المسح الميداني على عينة من طلاب المدارس الثانوية. أظهرت النتائج أن الطلاب في المناطق الريفية يعانون من نقص في الموارد التعليمية مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية. وأوصت الدراسة بتطوير برامج دعم وتعزيز التعليم في المناطق الريفية لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

الدراسة الثالثة: حمد عبد الله، (٢٠١٩) "تأثير التعليم على تعزيز المساواة الاجتماعية: دراسة تحليلية"

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور التعليم في تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال مناهج تعليمية تعزز القيم الإنسانية والمساواة بين الطلاب. اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى المناهج الدراسية في بعض المدارس الخاصة والحكومية، وخلصت إلى أن المناهج التعليمية التي تركز على القيم الإنسانية تساهم بشكل كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية، فيما أوصت بضرورة إعادة النظر في المناهج لتعزيز هذا التأثير.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الدراسة الرابعة: ليلى إبراهيم، (٢٠٢١) "التعليم كأداة للعدالة الاجتماعية في الدول النامية"
استهدفت هذه الدراسة دور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في بعض الدول النامية، حيث قامت الباحثة بتحليل تأثير برامج التعليم الحكومي على الفئات الفقيرة والمهمشة. استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة في دول مختلفة، وأظهرت النتائج أن تحسين جودة التعليم وتوفير الدعم المالي والتقني لهذه الفئات يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل ملموس.

التعقيب على الدراسات السابقة:
تظهر الدراسات السابقة تباينًا في تأثير التعليم على العدالة الاجتماعية وفقًا لعوامل مثل البيئة (الحضرية أو الريفية) وسياسات الدعم المالي والتقني المتاحة. كما أشارت الدراسات إلى أن التعليم يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تقليل الفجوات الاجتماعية عند توفير الموارد اللازمة وتعزيز المناهج التعليمية التي تركز على القيم الإنسانية. وتبين أن الفجوات ما زالت قائمة بين الفئات المختلفة، مما يؤكد على أهمية تطوير سياسات تعليمية أكثر شمولية وتكافؤًا لتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل مستدام.

المبحث الثاني: مدخل إلى العدالة الاجتماعية
تعد العدالة الاجتماعية من القيم الأساسية في بناء المجتمعات السليمة والمتوازنة، حيث تهدف إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الأفراد في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك توزيع الموارد وفرص التعليم والعمل. وتكمن أهمية العدالة الاجتماعية في قدرتها على تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى إحداث فجوات كبيرة بين فئات المجتمع. في هذا الإطار، يبحث هذا المبحث في مفهوم العدالة الاجتماعية وأهميتها وأبعادها الرئيسية.

١. مفهوم العدالة الاجتماعية
تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم العدالة الاجتماعية، حيث ينظر إليها البعض كعملية مستمرة تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للموارد والفرص بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. يُعرّفها أحمد مصطفى (٢٠١٨) بأنها "إطار شامل يسعى لتحقيق تكافؤ الفرص والإنصاف في توزيع الموارد بما يعزز من تماسك المجتمع ويحد من الفوارق الاجتماعية"[١]. ويتناول هذا التعريف جانبًا أساسيًا من العدالة الاجتماعية، حيث يركز على تكافؤ الفرص والإنصاف كوسيلتين أساسيتين لدعم التماسك المجتمعي.

٢. أهمية العدالة الاجتماعية في المجتمع
تنبع أهمية العدالة الاجتماعية من دورها في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمعات. فهي تسهم في بناء مجتمعات قوية تتسم بالتماسك والاحترام المتبادل بين الأفراد، حيث تتقلص الفجوات الطبقية وتتاح الفرص للجميع للوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية والعمل اللائق. وبهذا الصدد، تشير سعاد إبراهيم (٢٠١٩) إلى أن "العدالة الاجتماعية ليست فقط هدفًا بحد ذاته، بل هي وسيلة لتحقيق مجتمع متوازن يسهم فيه جميع الأفراد بفاعلية"[٢].

٣. أبعاد العدالة الاجتماعية
تتألف العدالة الاجتماعية من عدة أبعاد رئيسية، والتي تتكامل لتحقيق المساواة والإنصاف في المجتمع. ومن أبرز هذه الأبعاد ما يلي:

- البعد الاقتصادي: يشير إلى التوزيع العادل للموارد الاقتصادية، بحيث يُتاح للأفراد فرص متكافئة في العمل وتحصيل الدخل. وتظهر أهمية هذا البعد في تحقيق الكفاية الاقتصادية للفئات الضعيفة وضمان مستوى معيشي مناسب للجميع.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على إزالة التمييز الاجتماعي وضمان حقوق الإنسان الأساسية لكل فرد في المجتمع، بغض النظر عن خلفياته العرقية أو الدينية أو الاجتماعية. ووفقًا لخالد يوسف (٢٠٢٠)، "يعد البعد الاجتماعي ركيزة أساسية لتحقيق التماسك المجتمعي، حيث يتطلب تساوي الأفراد في الحقوق والواجبات"[٣].

- البعد التعليمي: يتعلق هذا البعد بتكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم الجيد لجميع الفئات في المجتمع. فمن خلال توفير فرص تعليم متساوية، يمكن تحقيق الإنصاف وتعزيز التفاعل بين مختلف شرائح المجتمع، مما يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية.

- البعد السياسي: يتمثل في ضمان حقوق المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك حق التصويت والترشح والمشاركة في صنع القرار. ويعزز هذا البعد الشعور بالانتماء والمسؤولية بين الأفراد، ويسهم في بناء مجتمع عادل يحترم الجميع.

المبحث الثالث: دور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية

يمثل التعليم أداةً محورية في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث يسهم في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من خلال تمكينهم من الوصول إلى الموارد والمعرفة الضرورية لتحسين حياتهم. وفي هذا المبحث، سيتم استعراض دور التعليم كعامل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحليل تأثير التعليم على الفئات المختلفة في المجتمع، واستعراض السياسات التعليمية التي يمكن أن تعزز هذا الدور.

١. التعليم كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية

يعد التعليم أداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ يساعد في تمكين الأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات التي تتيح لهم المشاركة الفعّالة في المجتمع. ويوفر التعليم فرصًا متساوية للجميع، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يساهم في تقليص الفجوات بين الفئات المختلفة في المجتمع. ووفقًا لما أشار إليه محمد عبد الله (٢٠١٩)، فإن "التعليم يعد من أكثر الأدوات فعالية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهو يساعد في تقليل التفاوتات الاجتماعية ويعزز فرص الصعود الاجتماعي للأفراد"[٤].

٢. سياسات التعليم الشامل كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

تُعتبر سياسات التعليم الشامل من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تعمل على توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد المجتمع. تشمل هذه السياسات توفير برامج تعليمية للفئات المحرومة، وتخصيص ميزانيات لدعم المدارس في المناطق النائية، وتطوير المناهج التي تتناسب مع احتياجات جميع الطلاب. توضح سارة الخطيب (٢٠١٨) أن "التعليم الشامل يهدف إلى توفير بيئة تعليمية متساوية للجميع، مع الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية والاجتماعية بين الطلاب"[٥].

٣. العوامل المؤثرة على دور التعليم في تعزيز العدالة الاجتماعية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قدرة التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتشمل:

- الوصول إلى التعليم: يعتبر الوصول المتكافئ إلى التعليم أحد العوامل الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تضمن السياسات التي تتيح التعليم المجاني لجميع الفئات التخفيف من الفوارق الاجتماعية.

- جودة التعليم: تؤثر جودة التعليم بشكل كبير على تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تتفاوت جودة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المدارس الحكومية والخاصة، مما يحد من فرص الطلاب في الوصول إلى تعليم جيد. تشير ليلى إبراهيم (٢٠٢١) إلى أن "جودة التعليم عامل مهم لتحقيق العدالة، إذ تؤدي الفجوات في جودة التعليم إلى استمرار الفوارق الاجتماعية"[٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- التنوع الثقافي في المناهج: ينبغي أن تراعي المناهج التعليمية التنوع الثقافي واللغوي، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متكافئة لجميع الفئات العرقية والاجتماعية داخل المجتمع.

- الدعم المالي للفئات المحرومة: يعد الدعم المالي من الوسائل الفعّالة لضمان استمرارية التعليم للفئات المحرومة، ويشمل ذلك توفير المنح الدراسية والمساعدات المالية للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض.

٤. دور المناهج التعليمية في تعزيز العدالة الاجتماعية

تلعب المناهج التعليمية دورًا محوريًا في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تسهم في تشكيل القيم والمفاهيم الأساسية لدى الطلاب حول المساواة والإنصاف. ومن خلال تضمين مفاهيم العدالة الاجتماعية ضمن المناهج، يمكن تعزيز وعي الطلاب بأهمية العدالة وتعزيز قيم التعايش والمساواة. وتوضح ندى سليمان (٢٠١٨) أن "المناهج التعليمية التي تراعي العدالة الاجتماعية تسهم في إعداد أجيال تدرك أهمية الإنصاف والمساواة"[٧].

٥. التجارب العالمية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم

هناك العديد من التجارب العالمية التي حققت فيها الدول نجاحًا ملحوظًا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم. من أبرز هذه التجارب:

- فنلندا: تطبق فنلندا نظامًا تعليميًا شاملاً يوفر فرصًا متساوية لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. ويعتبر نظام التعليم الفنلندي أحد النماذج الرائدة في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر التركيز على تكافؤ الفرص.

- كوريا الجنوبية: اعتمدت كوريا الجنوبية نظامًا تعليميًا يركز على جودة التعليم وتوفير فرص متساوية لجميع الفئات، مما أسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وزيادة التماسك المجتمعي.

- كندا: تركز كندا على التعليم الشامل الذي يعزز التنوع الثقافي واللغوي في مناهجها، مما يعكس التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الأقليات.

يلعب التعليم دورًا رئيسيًا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متكافئة، وتحسين نوعية الحياة للمحرومين، وتعزيز القيم الإنسانية التي تدعم المساواة والإنصاف. وبالرغم من التحديات التي تواجه التعليم كأداة للعدالة، إلا أن تبني سياسات تعليمية شاملة ومناهج تركز على قيم العدالة يمكن أن يسهم بشكل فعّال في تقليل الفوارق الاجتماعية، وبالتالي بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وعدالة.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم

رغم أن التعليم يعد أحد أهم الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعوق دوره في هذا المجال. فبعض العوائق تحول دون وصول التعليم الجيد إلى كافة الفئات، مما يساهم في استمرار الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز التحديات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، وكيفية تأثير هذه التحديات على الفئات المختلفة في المجتمع.

١. التفاوت في الوصول إلى التعليم

يُعد التفاوت في الوصول إلى التعليم أحد أبرز التحديات التي تعوق تحقيق العدالة الاجتماعية. ففي بعض المناطق الريفية والنائية، قد يكون الوصول إلى المدارس محدودًا أو غير متاح، مما يحرم الفئات المحرومة من الحصول على تعليم جيد. يشير أحمد زكريا (٢٠٢٠) إلى أن "التفاوت في الوصول إلى التعليم يعزز الفجوات بين الفئات الاجتماعية ويزيد من صعوبة تحقيق العدالة"[٨].

٢. التفاوت في جودة التعليم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تختلف جودة التعليم المتاحة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المدارس الحكومية والخاصة، مما يحد من فرص الطلاب في الحصول على تعليم يؤهلهم لتحقيق المساواة. فغالبًا ما تتوفر الموارد التعليمية الجيدة في المدارس الخاصة أو في المدن الكبرى، بينما تعاني المدارس في المناطق النائية من نقص في التجهيزات التعليمية والمعلمين المؤهلين. ويوضح خالد رشيد (٢٠١٩) أن "الفجوة في جودة التعليم تعتبر تحديًا أساسيًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية"[٩].

٣. التمييز والعوائق الاجتماعية

يتعرض بعض الطلاب للتمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الوضع الاقتصادي، مما يؤدي إلى تهميش فئات معينة داخل النظام التعليمي. وقد يظهر هذا التمييز على شكل نقص في الاهتمام أو التقدير للطلاب المنتمين إلى الفئات الضعيفة، وهو ما يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وترى ندى سليمان (٢٠١٨) أن "التمييز في النظام التعليمي يعوق تحقيق العدالة ويحد من مشاركة الفئات المهمشة"[١٠].

٤. نقص التمويل والموارد

يمثل نقص التمويل تحديًا كبيرًا أمام توفير تعليم شامل وذي جودة عالية للجميع. فالعديد من الدول تعاني من محدودية الموارد المخصصة للتعليم، مما يؤثر على جودة البنية التحتية التعليمية والموارد المتاحة للطلاب. ويذكر فاطمة أحمد (٢٠٢١) أن "نقص التمويل يعتبر عقبة رئيسية تحول دون تحقيق المساواة في التعليم"[١١].

٥. العوائق الثقافية والمجتمعية

تتداخل العوائق الثقافية مع التعليم بشكل كبير، حيث قد تمنع بعض المجتمعات أو العائلات، وخصوصاً في المناطق الريفية، أبناءها من استكمال تعليمهم لأسباب اجتماعية أو ثقافية، مما يؤدي إلى حرمانهم من فرص متكافئة مع غيرهم. ويؤكد محمد عبد الله (٢٠١٩) على أن "العوائق الثقافية تؤثر سلباً على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حرمان فئات معينة من التعليم"[١٢].

٦. قلة السياسات الداعمة للعدالة الاجتماعية في التعليم

يعتمد تحقيق العدالة الاجتماعية على سياسات تعليمية داعمة، إلا أن بعض الدول تفتقر لسياسات فعالة وشاملة تعزز دور التعليم في تحقيق المساواة. وبدون هذه السياسات، يصعب توفير فرص تعليمية متساوية، خاصة في المناطق المهمشة. ويوضح خالد يوسف (٢٠٢٠) أن "التعليم كأداة للعدالة يحتاج إلى سياسات حكومية فعالة تسهم في تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة"[١٣].

٧. غياب المناهج التعليمية التي تعزز العدالة الاجتماعية

تمثل المناهج الدراسية عاملاً مهمًا في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، إلا أن غياب التركيز على هذه القيم في المناهج قد يؤدي إلى محدودية تأثير التعليم في تحقيق العدالة. ويؤكد رائد محمود (٢٠٢١) على أن "المناهج التي تتجاهل العدالة الاجتماعية تضعف من قدرة التعليم على تحقيق مجتمع عادل ومتساوٍ"[١٤].

تواجه نظم التعليم في مختلف أنحاء العالم تحديات كبيرة تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن خلال فهم هذه التحديات، يمكن تطوير سياسات وإجراءات تعزز من دور التعليم كأداة لتحقيق المساواة بين الفئات المختلفة. يحتاج هذا الهدف إلى تضافر الجهود من جانب الحكومات والمجتمع لضمان الوصول إلى التعليم الجيد للجميع، وتوفير الموارد الضرورية، وإعداد مناهج تعليمية تعزز قيم العدالة الاجتماعية.

المبحث الخامس: استراتيجيات تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بعد استعراض التحديات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن اتباعها لتعزيز دور التعليم في تحقيق المساواة والإنصاف بين جميع الفئات. تسهم هذه الاستراتيجيات في التغلب على العوائق المختلفة التي تعترض سبيل التعليم كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشمل تحسين جودة التعليم، وتطوير المناهج، وتطبيق سياسات داعمة للفئات المهمشة.

١. تعزيز الوصول المتكافئ إلى التعليم

يعد الوصول المتكافئ إلى التعليم حجر الأساس في تحقيق العدالة الاجتماعية. لذلك، يجب تبني سياسات توفر التعليم المجاني أو المدعوم لجميع الفئات، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء المدارس في المناطق النائية وتوفير وسائل نقل ملائمة للطلاب، بالإضافة إلى دعم الأسر ذات الدخل المحدود لضمان تعليم أطفالهم.

٢. تحسين جودة التعليم في المناطق المحرومة

ينبغي التركيز على تحسين جودة التعليم المقدمة في المدارس الحكومية والمناطق ذات الموارد المحدودة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تدريب المعلمين وتزويد المدارس بالتقنيات التعليمية الحديثة والموارد اللازمة، وذلك لضمان تقديم تجربة تعليمية متساوية مع المدارس ذات الموارد العالية. وتشير ندى سليمان (٢٠١٨) إلى أن "تحسين جودة التعليم في المناطق المحرومة يعد خطوة أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية"[١٥].

٣. تطوير المناهج لتعزيز قيم العدالة الاجتماعية

يجب أن تركز المناهج التعليمية على تعزيز القيم الإنسانية وقيم العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تضمين مواضيع عن حقوق الإنسان، والمساواة، وقبول التنوع الثقافي. يسهم تطوير المناهج بحيث تشتمل على هذه المفاهيم في غرس القيم الاجتماعية الإيجابية لدى الطلاب منذ الصغر، ويعد ذلك خطوة هامة نحو بناء مجتمع أكثر عدالة وتماسكًا.

٤. الدعم المالي والتسهيلات للفئات المحرومة

يمكن أن يسهم توفير الدعم المالي والمساعدات الدراسية في مساعدة الطلاب من الفئات المحرومة على إكمال تعليمهم. تشمل هذه المساعدات المنح الدراسية، وبرامج الإعفاء من الرسوم، وتوفير الكتب والأدوات الدراسية بشكل مجاني. تشير فاطمة أحمد (٢٠٢١) إلى أن "الدعم المالي ضروري لضمان استمرار الفئات المهمشة في التعليم وتعزيز العدالة الاجتماعية"[١٦].

٥. تعزيز السياسات التعليمية الشاملة

تعد السياسات التعليمية الشاملة أحد العوامل الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تضمن تلبية احتياجات جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات. يمكن تعزيز هذه السياسات من خلال وضع استراتيجيات تعليمية تلبي احتياجات التنوع الثقافي والاجتماعي للطلاب، وتوفير برامج دعم وتطوير تلائم اختلافاتهم.

٦. إشراك المجتمع المحلي في العملية التعليمية

يمكن أن يسهم إشراك المجتمع المحلي في تعزيز دور التعليم كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية. فعندما يكون المجتمع المحلي مشاركًا في وضع السياسات التعليمية ومتابعة تنفيذها، يتم ضمان تلبية احتياجات الطلاب وتحقيق العدالة بصورة أفضل. وتوضح سارة الخطيب (٢٠١٨) أن "إشراك المجتمع المحلي يعزز الوعي بأهمية التعليم ويحقق تكافؤ الفرص بشكل أوسع"[١٧].

٧. استراتيجيات تطوير المعلمين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

يعد تدريب المعلمين بشكل دوري على استراتيجيات التعليم العادلة والشاملة أحد الأسس لتعزيز العدالة الاجتماعية. حيث يمكن أن يسهم إعداد المعلمين للتعامل مع التنوع الاجتماعي والثقافي بين الطلاب، وتدريبهم على احترام الاختلافات والعمل على دعم جميع الطلاب، في خلق بيئة تعليمية شاملة.

٨. تجارب ناجحة في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر التعليم

يمكن النظر في تجارب بعض الدول التي نجحت في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم كمرجع لتطبيق استراتيجيات مماثلة. من هذه التجارب:

- التجربة الفنلندية: تعتمد فنلندا على نظام تعليمي يوفر فرصًا متساوية لجميع الطلاب، ويهتم بتقديم تعليم ذي جودة عالية. وقد ساعد هذا النظام في تحقيق مستويات مرتفعة من العدالة الاجتماعية.

- التجربة الكندية: تسعى كندا لتوفير بيئة تعليمية شاملة تعترف بالتنوع الثقافي واللغوي، مما يساعد على تحقيق العدالة لكافة فئات المجتمع.

- التجربة السنغافورية: تركز سنغافورة على التعليم التكنولوجي، وتعمل على توفير فرص متساوية للجميع، مما يقلل الفجوات الاجتماعية ويعزز المساواة.

يُعتبر التعليم وسيلة فعّالة لتحقيق العدالة الاجتماعية إذا ما تم تبني استراتيجيات وسياسات شاملة تدعم الفئات المختلفة وتلبي احتياجاتهم. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على تحسين الوصول إلى التعليم وجودته، وتطوير المناهج، وتقديم الدعم المالي، إضافة إلى إشراك المجتمع المحلي وتدريب المعلمين. وعليه، فإن تطبيق هذه الاستراتيجيات بشكل متكامل يمكن أن يسهم في تحقيق مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا، ويضمن أن يكون التعليم عاملًا للتغيير الاجتماعي الإيجابي.

النتائج والتوصيات

النتائج:

١. التعليم عامل رئيسي لتحقيق العدالة الاجتماعية: أظهرت نتائج البحث أن التعليم يعد وسيلة قوية للحد من الفوارق الاجتماعية وتوفير فرص متكافئة لجميع الأفراد، مما يسهم في بناء مجتمع عادل وأكثر استقرارًا.

٢. التفاوت في جودة التعليم والوصول إليه يؤثر على العدالة الاجتماعية: توصل البحث إلى أن هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية في جودة التعليم والبنية التحتية التعليمية، مما يعوق تحقيق العدالة الاجتماعية ويعزز الفجوات بين الفئات المختلفة.

٣. الدعم المالي والسياسات الشاملة يعززان دور التعليم في تحقيق العدالة: أظهرت النتائج أن السياسات التي تركز على تقديم الدعم المالي وتوفير برامج تعليمية شاملة تسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة للفئات المحرومة.

٤. أهمية تطوير المناهج لتعزيز القيم الإنسانية: أظهرت نتائج البحث أن المناهج التعليمية تلعب دورًا كبيرًا في غرس قيم العدالة الاجتماعية لدى الطلاب. المناهج التي تركز على مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة تساهم في إعداد أجيال مدركة لأهمية العدالة الاجتماعية.

٥. العوائق الاجتماعية والثقافية تؤثر على تحقيق العدالة من خلال التعليم: توصل البحث إلى أن بعض العوائق الثقافية والاجتماعية، مثل التمييز والتهميش، تعيق تحقيق التعليم للعدالة الاجتماعية، مما يستدعي تطبيق سياسات تدعم التفاهم والاحترام بين الثقافات.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

التوصيات:

١. تحسين الوصول إلى التعليم وجودته في المناطق المحرومة: توصي الدراسة بتبني سياسات تستهدف تحسين جودة التعليم في المناطق الريفية والنائية، من خلال توفير المعلمين المدربين والموارد التعليمية المناسبة، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية التعليمية في هذه المناطق.

٢. دعم الفئات المحرومة ماليًا: ينبغي تقديم الدعم المالي للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض، سواء من خلال منح دراسية أو إعفاءات من الرسوم، وذلك لضمان استمرارهم في التعليم والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. تطوير المناهج التعليمية لتعزيز قيم العدالة الاجتماعية: توصي الدراسة بضرورة تضمين مفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية، بحيث يتم تعزيز قيم المساواة والاحترام والتنوع الثقافي في البيئة التعليمية.

٤. تطبيق سياسات تعليمية شاملة: توصي الدراسة بوضع سياسات تعليمية تراعي التنوع وتوفر بيئة تعليمية شاملة تدعم احتياجات جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات، لضمان حصولهم على فرص تعليمية متساوية.

٥. إشراك المجتمع المحلي في دعم التعليم: توصي الدراسة بتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار التعليمي، بما يسهم في تلبية احتياجات الطلاب والمجتمعات المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أكثر فعالية.

٦. تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم الشامل: من الضروري تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع التنوع في الصفوف الدراسية، وتعزيز مهاراتهم في دعم جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية

٧. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم كأداة للعدالة الاجتماعية: توصي الدراسة بتكثيف الحملات التوعوية التي توضح أهمية التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية، بهدف بناء وعي مجتمعي يدعم الوصول المتكافئ إلى التعليم ويدرك دوره الأساسي في تحقيق مجتمع عادل.

الخاتمة:

يعد التعليم من أعمدة بناء المجتمعات، ليس فقط في تمكين الأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات، بل أيضًا كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد. من خلال هذا البحث، تبين أن التعليم يشكل أداة محورية للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز قيم الإنصاف والمساواة، مما يخلق مجتمعًا أكثر عدلاً وتماسكًا. التعليم كحق أساسي للإنسان يسهم في تمكين الأفراد من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية ويضمن لهم فرصًا متكافئة للنجاح والتطور، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية.

أثبتت الدراسات التي تناولها البحث أن التفاوت في الوصول إلى التعليم والجودة المقدمة يعد عائقًا أساسيًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أظهرت نتائج البحث أن الطلاب في المناطق الريفية والنائية، وكذلك الفئات المحرومة، يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على تعليم جيد ومتكافئ، مما يعزز الفوارق الاجتماعية بين الطبقات. يبرز هذا الواقع أهمية تطوير السياسات التعليمية التي تضمن تكافؤ الفرص وتقديم تعليم جيد لجميع الفئات، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الموارد والبنية التحتية التعليمية.

كما أكدت الدراسة على أهمية المناهج التعليمية في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تلعب المناهج دورًا محوريًا في غرس القيم الإنسانية، مثل المساواة والإنصاف واحترام التنوع. فالمناهج التي تركز على هذه القيم، وتدمج مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان، تساعد في بناء جيل يدرك أهمية هذه المبادئ ويعمل على

ISSN–2536–0027

تطبيقها في حياته اليومية. إن التعليم الذي يغرس مثل هذه القيم لا يسهم فقط في تحقيق العدالة داخل المجتمع، بل يسهم في إرساء أساسات مجتمع متماسك تتعايش فيه مختلف الفئات بسلام وتفاهم.

ومن خلال تناول البحث لأهم التحديات التي تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التعليم، اتضح أن العوائق المالية، والسياسات التعليمية غير الشاملة، والتمييز الاجتماعي كلها عوامل تؤدي إلى استمرار الفجوات بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. هذه العوائق تفرض الحاجة إلى تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين الوصول إلى التعليم والجودة المقدمة، وتقديم الدعم المالي المناسب للفئات المحتاجة، وضمان أن يكون التعليم متاحًا لجميع الأفراد على قدم المساواة.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب المجتمع المحلي دورًا مهمًا في دعم التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أن إشراك المجتمع المحلي في وضع السياسات التعليمية يضمن تلبية احتياجات الطلاب في مختلف المناطق، ويعزز من شعورهم بالانتماء والمسؤولية تجاه التعليم كقيمة مجتمعية. أظهرت بعض التجارب العالمية أن مشاركة المجتمع في تطوير التعليم قد أثمرت عن نتائج إيجابية، حيث ساهمت هذه المشاركة في تحسين البيئة التعليمية وتعزيز الدعم المالي والاجتماعي للمؤسسات التعليمية، وهو ما انعكس إيجابًا على جودة التعليم المقدمة.

استنادًا إلى النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن القول إن التعليم يملك القدرة على أن يكون أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية، شريطة أن تتوافر له العوامل الداعمة من سياسات وإجراءات تعليمية تتبنى مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير الدعم اللازم للفئات المحتاجة. يتطلب هذا الهدف التزامًا حقيقيًا من قبل الحكومات والمجتمع المدني، وتوفير استثمارات مستدامة في القطاع التعليمي لتحسين جودته وضمان استمراريته.

في النهاية، يمكن القول إن تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم ليس مجرد مسألة تقديم تعليم جيد للجميع، بل هو استثمار في بناء مجتمع متماسك يتمتع فيه جميع الأفراد بفرص متساوية ويشعرون بالانتماء والمساواة. كما أن تطبيق هذه القيم في النظام التعليمي سيخلق تأثيرًا إيجابيًا يستمر على المدى الطويل، إذ سيخرج أجيالًا قادرة على تحقيق التنمية المجتمعية والمساهمة في تحسين أوضاع المجتمعات بشكل مستدام.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم يعد تحديًا وفرصة في آن واحد، ففي حين تتطلب العدالة استثمارات كبيرة وجهودًا مستمرة للتغلب على العوائق، فإن الفوائد التي ستعود على المجتمع ستجعل من التعليم قوة إيجابية لتحقيق مجتمع أكثر إنصافًا وازدهارًا.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أحمد مصطفى. أسس العدالة الاجتماعية في التعليم. دار الفكر العربي، ٢٠١٨.
٢. سعاد إبراهيم. التعليم ودوره في تعزيز المساواة الاجتماعية. دار النشر الأكاديمي، ٢٠١٩.
٣. خالد يوسف. العدالة في التعليم: دراسة مقارنة. دار النهضة، ٢٠٢٠.
٤. ليلى صالح. التعليم كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية. دار الشروق، ٢٠٢١.
٥. محمد عبد الله. المساواة وتكافؤ الفرص في النظم التعليمية. دار المعارف، ٢٠١٧.
٦. سارة الخطيب. تحليل سياسات التعليم والعدالة الاجتماعية. دار التنوير، ٢٠١٩.
٧. ندى سليمان. نظريات العدالة الاجتماعية في التعليم. دار الثقافة، ٢٠١٨.
٨. رائد محمود. أثر التعليم على تحقيق العدالة الاجتماعية. دار الفارابي، ٢٠٢٠.
٩. فاطمة أحمد. التعليم والتنمية الاجتماعية. دار الأفق الجديد، ٢٠٢١.
١٠. أحمد زكريا. التعليم والمساواة الاجتماعية. دار الفكر، ٢٠٢٠.
١١. خالد رشيد. التفاوت في جودة التعليم: تحديات وحلول. دار الأفق الجديد، ٢٠١٩.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١٢. ندى سليمان. التعليم في المناطق المحرومة: تحديات وحلول. دار الفكر، ٢٠١٨.
١٣. فاطمة أحمد. سياسات الدعم المالي في التعليم. دار النهضة، ٢٠٢١.
١٤. محمد عبد الله. التعليم والعوائق الثقافية. دار الشروق، ٢٠١٩.
١٥. خالد يوسف. سياسات التعليم والعدالة الاجتماعية. دار التنوير، ٢٠٢٠.
١٦. رائد محمود. دور المناهج في تعزيز العدالة الاجتماعية. دار المعارف، ٢٠٢١.

---

[١] أحمد مصطفى، أسس العدالة الاجتماعية في التعليم، دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص. ٣٥
[٢] سعاد إبراهيم، التعليم ودوره في تعزيز المساواة الاجتماعية، دار النشر الأكاديمي، ٢٠١٩، ص. ٤١

[٤] محمد عبد الله، المساواة وتكافؤ الفرص في النظم التعليمية، دار المعارف، ٢٠١٩، ص. ٧٥
[٥] سارة الخطيب، تحليل سياسات التعليم والعدالة الاجتماعية، دار التنوير، ٢٠١٨، ص. ٦١
[٦] ليلى إبراهيم، التعليم في الدول النامية، دار الشروق، ٢٠٢١، ص. ٩٨
[٧] ندى سليمان، نظريات العدالة الاجتماعية في التعليم، دار الثقافة، ٢٠١٨، ص. ٣٢
[٨] أحمد زكريا، التعليم والمساواة الاجتماعية، دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص. ٨٥
[٩] خالد رشيد، التفاوت في جودة التعليم: تحديات وحلول، دار الأفق الجديد، ٢٠١٩، ص. ٩٢
[١٠] ندى سليمان، التمييز التعليمي وتأثيره على العدالة الاجتماعية، دار الثقافة، ٢٠١٨، ص. ٦٥
[١١] فاطمة أحمد، التعليم والتمويل في الدول النامية، دار النهضة، ٢٠٢١، ص. ١٠٣
[١٢] محمد عبد الله، التعليم والعوائق الثقافية، دار الشروق، ٢٠١٩، ص. ٥٨.
[١٣] خالد يوسف، سياسات التعليم والعدالة الاجتماعية، دار التنوير، ٢٠٢٠، ص. ٧٥
[١٤] رائد محمود، دور المناهج في تعزيز العدالة الاجتماعية، دار المعارف، ٢٠٢١، ص. ٤٨.
[١٥] ندى سليمان، التعليم في المناطق المحرومة: تحديات وحلول، دار الفكر، ٢٠١٨، ص. ٧٢
[١٦] فاطمة أحمد، سياسات الدعم المالي في التعليم، دار النهضة، ٢٠٢١، ص. ١٠٤
[١٧] سارة الخطيب، أهمية إشراك المجتمع في التعليم، دار التنوير، ٢٠١٨، ص. ٨٩.

CAMBRIDGE SCINTIFIC JOURNAL